

الوسيلة إلى نيل الفضيلة

[211] ومقدار الحق ليسأل صاحب المسألة أهل مسجدها ، وسوقها ، وجيران دكانها ، وبيوتها سرا في رقعتين ودفع كل واحدة منهما إلى واحد بحيث لا يطلع عليه الآخر ، ولا يقبل التعديل والجرح إلا من اثنين ، ويعتبر فيه لفظ الشهادة ، ويقبل التعديل غير مفسر ، والجرح لا يقبل إلا مفسرا ، ويسر إلى الحاكم . ولم يخل : إما رجعا معا بالتعديل أو الجرح ، أو رجعا أحدهما بالتعديل والآخر بالجرح . فإن رجعا بالتعديل أمضى الحكم ، وإن رجعا بالجرح توقف عنه ، وإن اختلفا ضم مع كل واحد رجلا آخر وأمرهم بالسؤال والبحث ، فإن رجعوا بتمام بينة الجرح والتعديل حكم عليه ، وإن رجعوا بتمام البينتين أخذ بقول بينة الجرح . ولا يرتب الحاكم شهودا لا يسمع من غيرهم ، وإن رتبها وسمع منها ومن غيرها جاز . وإذا حضر جماعة دفعة أقرع بينهم ، فمن خرجت قرعته ابتداء به في الحكم ، وإن علم من جاء أولا بدأ به ، وإن اشتبه كتب أساميهم في رقاع وخلطها ، وجعلها تحت ما يجلس عليه ، وأخرج واحدة فواحدة ، فمن خرجت قرعته بدأ به . وإذا حضر خصمان للتداعي لم يخل حالهما من أربعة أوجه : إما عرف المدعي ، أو ادعى كلاهما أنه قد أحضره للدعوى ، أو ادعى كل واحد منهما على الآخر دفعة ، أو بدأ أحدهما بالدعوى فادعى الآخر أنه أحضره ليدعي عليه . فالأول : يسمع دعواه ، ويحكم على مقتضى الشرع بينهما . والثاني : إن كان لأحدهما بينة حكم عليها ، وإن لم يكن أقرع بينهما . والثالث : يسمع ممن يكون على يمين الخصم . والرابع : يسمع ممن بدأ بالدعوى ، إذا لم يكن للاخر بينة على ما ادعاه . ولم يخل المدعى عليه من ثلاثة أوجه : إما يكون أخرس ، أو سكت عن الجواب تعنتا ، أو أجاب .